1 ـ أما ابن العريف فأجاز في «زيد قائم» أن يكون من الاشتغال، وان يرتفع «زيد» على أنه فاعل.

وهذا فاسد ـ كما يرى الصفار ـ لأن حد الاشتغال ينص على أنه لو لم يعمل العامل في الضمير أو السببي لعمل في الاسم، وهذا لا يعمل فيما قبله أصلاً لأن الفاعل لا يكون مقدماً[1]..

2 ـ أما الفراء فزعم أن ـ ضربته ـ في ـ زيداً ضربته ـ هو العامل فيه لأن الضمير هو الأول.

3 ـ وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن ـ زيداً ضربته ـ لما نبه عليه وأنه مفعول من جهة المعنى انتصب.

4 ـ وخالفه الكوفيون في فعل الجواب نحو: أن تكرم زيداً نكرمه عمرو، فأجازوا أن يشتغل الفعل الثاني فنقول: زيداً أن تكرمه نكرمه عمرو لأن الجواب متقدم..

وبعد نقاط الخلاف هذه يرجع الصفار إلى لفظ سيبويه ليشرحه..

ويقول الصفار عن باب «ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى»: هذا هو الباب الأول بعينه، وليس بينهما فرق إلا أن اليوم هنا قد ينتصب على أنه ظرف فيكون على حسب ضميره، وقد يكون متسعاً فيه فلا يكون على حسب ضميره، وذلك: يوم الجمعة ألقاك فيه.

ثم يورد الصفار الاختلاف بين وجهتي نظر الأخفش وسيبويه، يقول: وزعم أبو الحسن الأخفش أن هذا ليس من الاشتغال وأن ما بعد اليوم صفة

---

(1) جاء في الهمع: الاشتغال في الرفع بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل كالنصب فيجب الابتداء في «زيد قام» لعدم تقدم ما يطلب الفعل لزوماً أو اختياراً خلافاً لابن العريف أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية باضمار فعل يفسره الظاهر، قال أبو حيان: وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل.

الهمع 2/114